خاتمة

يمكن القول، إن العلوم الاجتماعية في موريتانيا دخلت منذ ٢٠٠٩ مرحلة تاريخية جديدة من النواحي القانونية والتنظيمية والأكاديمية والبحثية. وكان من نتائج هذه التحولات الكبرى التي مسّت مجال العلوم الاجتماعية أن صارت هذه العلوم تحتل أهمية أكبر بكثير مما كانت عليه في البحث العلمي وفي المجالين التربوي والتعليمي. وبالتوازي مع تزامن هذه التحولات مع التحولات الاجتماعية والسياسية الكبرى التي مست كل الأقطار العربية من دون استثناء تقريبا منذ ٢٠١٠، أصبحت المقررات الدراسية الأكاديمية في علم الاجتماع والأنثربولوجيا ومناهجهما تدرّس لطلبة كل اختصاصات العلوم الاجتماعية والاقتصادية والإنسانية (الاقتصاد، القانون، علم التسويق، الآداب، ... إلخ). ومنذ ذلك التاريخ (٢٠١٠)، ازداد اهتمام البحوث الاجتماعية التي تنتظم في سياق هذه المساقات الدراسية الأكاديمية، كما زاد اهتمام الأنشطة العلمية الموازية بالقضايا الاجتماعية العامة التي تمس المجتمع الموريتاني ضمن اهتمام أشمل بما تشهده حياة المجتمعات العربية والإفريقية من تحولات تاريخية كبرى، كما يجب أن نذكر بأن المختصين الموريتانيين في علم الاجتماع، يقومون بدور مهم في الدراسات متعددة الاختصاصات، التي يتم إعدادها من طرف مكاتب الاستشارات أو بعض المنظمات الدولية والمحلية في موريتانيا.

أما في ما هو خارج عن المجال الأكاديمي البحت، فقد ازدادت معدلات ظهور المختصين في العلوم الاجتماعية في مختلف وسائل الإعلام المكتوبة والمسموعة والمرئية عارضين وجهات نظرهم وباسطين تحاليلهم، ومستخدمين خبراتهم في تناول قضايا المجتمع بالعرض والتحليل والتفسير، ليُفْهِموا المواطنين والصحفيين والمسؤولين السياسيين والإداريين وغيرهم المشاكل والتحديات المطروحة في المجال، وبذلك ينهض بدوره الساعي إلى تنوير الرأي العام، واطلاعه على وجهة نظر المختص.